مجلة الأسرة والمجتمع
مجلة دولية محكمة نصف سنوية
تصدر بثلاث لغات
الترقيم الدولي: ISSN:2392-5337
FAMILY AND SOCIETY JOURNAL
International Biannual Journal
refereed Issued in three languages
الترقيم الإلكتروني: EISSN: 2602-6716
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/236

المجلد: 09/ العدد: 02/ 2021	تاريخ إرسال المقال: 18/ 06/ 2021	تاريخ القبول: 22 / 06/ 2021	تاريخ النشر: 31/ 12/ 2021	الصفحة: 207 – 232

تمثلات المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج.

– دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات بمختلف القطاعات الوظيفية بالجزائر–

Representations of working women who are late for marriage. - A field study of a sample of women working in various functional sectors in Algeria –

حورية أغبال	جامعة التكوين المتواصل – مركز تيبازة	Agh_ufc@hotmail.com

ملخص:

يشهد المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة انتشارا مذهلا لظاهرة تأخر سن الزواج عند المرأة وهي من أخطر ما يحدق بالفرد والأسرة و المجتمع نظرا لطبيعة وحجم انعكاساتها ودلالاتها أيضا، بالموازاة فإنّ التعليم لعب دورا وظيفيا بارزا في تحقيق المكانة الاجتماعية للمرأة متجاوزة بذلك بعض القيود كانت ممارسة عليها ، كما دخلت معترك الشغل محققة مشاركتها المهنية دون فوارق جنسية أو جسمانية، لكن هذا التغير النوعي ساهم في تغير تمثلات الفتاة تجاه الزواج من خلال تغير مفهومها له ونظرتها إلى الرجل وتغير في أولويات مقاييس الاختيار للزواج مما أثّر على مستقبلها الزواجي وساهم في تأخر سن زواجها

الكلمات المفتاحية : تمثلات؛ تأخر سن الزواج؛ مرأة عاملة؛ قطاعات وظيفية

عنوان المقال: تمثلات المرأة المتأخرة عن سن الزواج- دراسة ميدانية لعينة من النساء العاملات بمختلف القطاعات الوظيفية بالجزائر-	المؤلف :حورية أغبال	المجلد: 09 / العدد:02 / 2021	الصفحة: 207 – 232

Abstract:

In recent years, Algerian society has witnessed an astonishing spread of the phenomenon of the late marriage age for women, which is one of the most dangerous threats to the individual, family and society due to the nature and size of its repercussions and implications as well. , she also entered the workforce, achieving her professional participation without sexual or physical differences, but this qualitative change contributed to changing the girl's representations towards marriage by changing her concept of him and her view of men and a change in the priorities of the selection criteria for marriage, which affected her marital future and contributed to the delay in her marriage age .

Keywords: representations; late marriage age; working woman; Functional sectors

مقدمة:

يشهد المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية مسّت أغلب البنيات والنظم الاجتماعية وعلى رأسها النظام الأسري الذي يعاني اليوم عدة أزمات كالطلاق،الزواج غير الشرعي،العزوف عن الزواج، العنوسة ..الخ، كل ذلك أصبح يزعزع النظام الأسري ويهدد استقراره ، كونه ينذر بوجود اختلالات بنائية ووظيفية طرأت على نظام الأسرة بشكل عام ،ونظام الزواج الذي يشهد تغيّرا من حيث أنماطه ومقاييسه وحتى من حيث مراسيم إتمامه، ولعلّ من أبرز مظاهر هذا التغيّر هو تراجع الزواج المبكر لدى الشباب من الجنسين يقابله ارتفاع في متوسط سن الزواج من سن 20 إلى 29 سنة (**الديوان الوطني للاحصاء 2016**)سواء في المناطق الريفية أوالحضرية ،كما صاحب

هذا التراجع تغيّر أساليب الاختيار الزواجي من الاختيار الوالدي إلى الاختيار الشخصي وتغير اتجاهات الشباب نحو مقاييس الاختيار الزواجي مما أدى إلى عدم تكافؤ الجنسين في نظرتهما للزواج وإلى وظائفه .

ولأنّ الزواج هو قضية تتعلق بالنظام الاجتماعي السائد في المجتمع من حيث نمط العلاقة بين الرجل والمرأة وحدود تلك العلاقة ،فقد عرف مجتمعنا الجزائري أشكالا من العلاقات بين الجنسين منها المنفتحة وهو ما جعل فئة من الشباب تعزف عن الزواج في فئة عمرية إلى حين الموافقة عليه في سن متأخرة (في الأربعينات) فإنّه يختار فتاة في سن العشرينات ، أمّا الفتاة التي تكون في سنّه أو تقاربه سنّا فإنّ حظوظها في الزواج تصبح ضعيفة ، إلى جانب نمط آخر من العلاقات المتحفظة التي ترفض علاقات التعارف بين الشاب ،و بما أن نظام الزواج تتحكم فيه مجموعة من العوامل، فبالنسبة للمرأة فقد توسّع مجال مشاركتها الاقتصادية اليوم خاصة مع ارتفاع مستوياتها التعليمية ،إضافة لكون العمل بالنسبة لها حاجة فهو وسيلة وقيمة تضفي من خلاله أبعادا اجتماعية واقتصادية بل أصبح حقا مشروعا وضروريا لها مثلها مثل الرجل ، كما أنّ دوافع العمل تختلف من امرأة إلى أخرى وقد تشترك النساء في بعضها كدافع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الذي يمثل حافزا لها يدفعها إلى استثمار المؤهل الدراسي في ميدان العمل،كما ترغب فئة أخرى في المساهمة المادية للأسرة ، وأخرى إلى الاستقلال المادي عنها ما جعلاها تستقل بقراراتها ،من أبرزها قرار الزواج وهذا مؤشر جدّ هام يشير إلى تراجع نسبي للسلطة الوالدية في عملية الاختيار للزواج وظهور الاختيار الشخصي ، كما ساهم عمل المرأة أيضا في تغير مكانتها داخل الأسرة الجزائرية لكن ما لوحظ في السنوات الأخيرة أنّه بالرغم من القفزة النوعية التي عرفتها المرأة اليوم في مجالي التعليم والعمل إلاّ أنهما أثّرا بشكل سلبي على مستقبلها الزواجي ،فمن النساء من خيّرها زوجها بين البيت الزوجي وعملها فاختارت العمل فحدث الطلاق ،ومن الفتيات من خيّرن بين الزواج ومواصلة التعليم أو التمسك بالوظيفة ففضّلن مواصلة الدراسة والعمل على الزواج من أجل تأمين المستقبل فكانت النتيجة تأخر سن زواجهن مما أدى إلى تراجع فرصهن في الزواج وبالتالي بلغن سن العنوسة، هذه الظاهرة التي تشهد انتشارا مذهلا في السنوات الأخيرة حيث تشير آخر الإحصاءات لعام 2015 إلى وجود نسبة 15.6% من النساء ما بين 40 و44 سنة عوانس مقابل 9.5**%** من الرجال في نفس العمر .(**الديوان الوطني للاحصاء،2015**).

في ظل هذه العوامل التي ساهمت في تأخر سن زواج المرأة العاملة ، إلا أننا لاحظنا أنّ هذه الظاهرة لم تعد تقتصر فقط على عوامل معينة (التعليم ،العمل واستقلالها المادي وتغير أولويات مقاييس الاختيار،عدم التكافؤ بين

الجنسين في السن) التي أفرزت ما يطلق عليه بالعنوسة الإجبارية بل توجد عنوسة اختيارية عند الفئة العاملة و هو مظهر بارز من مظاهر التغير الذي تشهده المرأة العاملة وذلك من خلال عزوفها عن الزواج إذا تجاوزت سن الأربعين.

وعليه وبغية المساهمة في إثراء النقاش العلمي الدائر حول العوامل المساهمة في تأخر سن الزواج لدى الفئة العاملة من خلال فحص العلاقة الممكنة بينها وبين مجموعة محددة من المتغيرات التفسيرية ، بهدف المقاربة السوسيولوجية لهذه الظاهرة التي لم تحظ بالدراسة بالقدر الكافي ، ومن أجل دراسة هذا الموضوع أكثر نطرح التساؤل الإشكالي التالي:

- إلى أي مدى ساهم العمل والاستقلال المادي للمرأة في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج؟.

ـ هل تغيّرت مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري من خلال مستواها التعليمي والمهني و هل المرأة في سن الأربعين- منتصف العمر- تتنازل عن بعض المعايير المطلوبة للزواج من أجل زواجها بعدما فقدت حظها فيه في هذا السن؟ ،للإجابة على هذا التساؤل الإشكالي قمنا ببناء الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :الاستقلال المادي للمرأة العاملة عن أسرتها و تراجع السلطة الوالدية في الاختيار للزواج ساهما في تغير أولويات مقاييس الاختيار للزواج، و تغير نظرتها إلى الزواج وإلى الرجل مما أدى إلى تأخر سن زواجها.

الفرضية الثانية: نتج عن تأخر زواج المرأة العاملة مظاهر تمثلت في تغير مكانتها داخل أسرة والديها، كما اتجهت فئة من العاملات اليوم إلى العزوف عن الزواج ليس قصرا وإنما اختيارا،إضافة إلى التنازلات عن بعض المعايير المطلوبة للزواج عند المرأة العاملة في سن الأربعين إذا ما توفرت لديها.

أولا : الدراسات السابقة للموضوع

لقد حظي موضوع تأخر سن الزواج والذي يطلق عليه بظاهرة العنوسة باهتمام الباحثين في العديد من الدول العربية والأجنبية نظرا للأهمية التي يحتلها الموضوع في علم الاجتماع ، فسن الزواج كان ولا يزال المحدد الأساسي لتكوين الأسرة ، كما يلعب دورا كبيرا في استقرارها ،كما أن تأخر أو تأخير سن الزواج يترتب عليه مشكلات على مستوى الفرد والمجتمع أيضا، خاصة إذا كان المجتمع يعطي للقيم الدينية والاجتماعية قيمة و أهمية ولا يمكن أن تحلّ محلّها بدائل أخرى ،فيما يخص الدراسات الأجنبية نذكر دراسة "Barile" " عن المرأة الأمريكية غير المتزوجة و التغير الاجتماعي سنة2001 و ذلك من من خلال تتبع تأثير التطورات الاجتماعية والثقافية على حرية المرأة غير المتزوجة وتوصلت إلى انهيار مفهوم العانس التقليدي، فالمرأة غير المتزوجة أصبحت جزءاً من التحولات الثقافية نتيجة

تراجع نظام الزواج كهدف رئيسي لدى الفتيات الأمريكيات، كما تناول" A. Croske, " اتجاهات بنات الجامعة حول مسائل الزواج والعنوسة سنة2006، حيث كشفت الدراسة إلى تأثير التعليم على اتجاهات المرأة تجاه مهاراتها وسلوكاتها الاجتماعية و نزعتها الاستقلالية مقارنة بالمرأة المتزوجة.

إضافة إلى دراسة" huatlee" حول تراجع سن الزواج عند النساء العاملات سنة 2013،حيث وجد الباحث أن متوسط العمر عند الزواج يصل إلى 31 سنة بين الإناث اللاتي أمضين عشر سنوات أو أكثر في العمل و 29 سنة بالنسبة للاتي قد أمضين في العمل 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات،و27 سنة بالنسبة للاتي قضين في عملن أقل من5 سنوات، و 17 سنة بالنسبة للإناث اللاتي لم يمارسن أي عمل خارج المنزل، كما وجد الباحث أن نوع العمل الذي تقوم به المرأة يرتبط بعمرها عند سن الزواج ، فبين من يمارسن أعمالا حرفية بلغ متوسط العمر عند الزواج بـ27 سنة و بين العاملات في المهن الزراعية بلغ متوسط العمر عند الزواج 19 سنة، أما بين العاملات في مجال الإدارة و المهن الفنية فقد بلغ متوسط العمر عند الزواج31 سنة (**K.Hujatlee , P 12**).

أما الدراسات العربية نشير إلى دراسة ظاهرة تأخر الزواج في المجتمع الحضري في الكويت **لـ:(عبد الله غلوم حسين، (1987)،ص25)**. و التي هدفت إلى الوقوف على أبعاد ظاهرة تأخر سن الزواج في المجتمع الكويتي بين الذكور والإناث ممن تعدوا 30 سنة ولم يسبق لهم الزواج، و قد توصلت إلى أنّ اتجاهات أفراد العينة حول السن المناسبة للمرأة هي من 20 إلى 24 سنة و للرجل 25 إلى 29 سنة أي أن الاتجاه السائد بالأسرة هو تفضيل الزواج دون سن 30 سنة ،إضافة إلى تقبّل الإناث الزواج ممن هو أقل منهن تعليما، و لا يفضل الذكور الزواج ممن هنّ أكثر تعليما ،كما ترفض الإناث الزواج بمن هو أصغر عمرا و تفضيل الاقتران بشخص أكبر منهن في العمر ،كما حددت أهم أسباب تأخر الزواج في عدم وجود الشخص المناسب – غلاء المهور–أعباء المعيشة وعدم توفر السكن المستقل.

دراسة أخرى والموسومة بتأخر سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية وعلاقته ببعض الخصائص الاجتماعية(**موسى أبو حوسة (1994)، ص111)** ،و التي هدفت إلى البحث عن الظروف التي تساهم في تأخر سن الزواج في الأردن من خلال استبيان كأداة لجمع المعلومات وزع على عينة من العاملين في الأردن بلغ عددهم 2309 (متزوجين و غير متزوجين)،وقد توصلت الدراسة إلى أنّ ضعف الإمكانيات المادية للشاب سبب في تأخر سن زواج الفتاة، إضافة إلى حجم الأسرة له دور هام في عملية تأخر الزواج لكل من الشاب والفتاة العاملة حيث يكون الشاب أو الفتاة منتميين إلى أسرة كبيرة فإنهما يؤخران سن الزواج ، كما توصلت أيضا أنّ

الشباب يفضلون الزواج بفتاة عاملة تحصل على دخل مادي ويفضّلون الزواج بفتاة متعلّمة تعليما مرتفعا نسبيا نظرا لوجود علاقة بين ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع معدل الدخل.

فيما يخص الدراسات الجزائرية في مجال الأسرة عموما تعرف افتقارا كبيرا في البحوث المتعلقة بظاهرة تأخر سن الزواج عند الشباب خاصة، وفي إطار جهودنا البحثية لم نرصد دراسة تناولت موضوع تأخر سن الزواج عند الفئة العاملة وهذا كان ضمن الدوافع الرئيسية لمعالجته ،فاختيارنا للفئة العاملة إنّما جاء لسدّ بعض الثغرات البحثية والمعرفية وتقصي الحقائق كذلك التي لم تتطرق إليها الدراسات المذكورة ، فلكل مجتمع معاييره الثقافية المتعلقة بالمرأة ككيان والمتعلقة كذلك بمتغير عمل المرأة ،هذا الأخير الذي أخذ منحى آخر ومفاهيم مغايرة عما كانت عليه في السنوات الماضية،والملفت أن هذه الدراسات السابقة التي تشير إلى أن ظاهرة تأخر/ تأخير سن الزواج لم تقتصر على المجتمعات العربية فحسب بل ارتبطت بالمجتمعات الأمريكية والأوروبية أيضا وأن الأسباب بهذه المجتمعات تختلف تبعاً للعوامل الديموغرافية والاقتصادية ، فضلاً عن أهمية تأثير نسق القيم السائد على التوجه نحو الزواج، كل هذه الثغرات حاولت هده الدراسة الحالية ملؤها ومعالجتها من خلال معاينة مجموعة من النساء العاملات غير المتزوجات في مختلف القطاعات الوظيفية بالمجتمع الجزائري في سن الأربعين فما فوق .

ثانيا– المرأة العاملة في التشريع الجزائري.

عرف التشريع الجزائري تطورات مختلفة لوضع المرأة بصفة عامة وبوضعها كعاملة على وجه الخصوص وذلك تماشيا مع الأوضاع السياسية التي تشهدها الجزائر ومن أجل التعرف على محتوى المنظومة التشريعية الجزائرية للمرأة العاملة سنعرض أهم الدساتير التي مرت بالجزائر والمتمثل في دستور 1989 والمعدّل في استفتاء 28 نوفمبر 1996.وكذلك ميثاق 1976، والذي يعتبر هو الآخر أهم المواثيق التي رسمت معالم المجتمع الجزائري على كل الأصعدة، وكذلك قانون الأسرة لسنة 1984 وآخر تعديل لسنة 2005.

1–المرأة العاملة في الدستور الجزائري.

بالرغم من أن الدولة الجزائرية شهدت تغيرا في دساتيرها إلا أنها تتفق كلها على مبدأ التساوي بين الجنسين "الرجل والمرأة " في الحقوق والواجبات،وقد جاء في أول دستور للجزائر المستقلة لعام 1963 في الفصل المتعلق بالحقوق الأساسية المادة "12" منه على " أن كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات "(**دستور الجزائر،1963،المادة 12**). كما أن دستور 1976 جاء داعما لهذه الحقوق ومؤيدا لها، فقد نصت المادة "39 "من

الفصل الرابع الخاص بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن منه على أنّ: "الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة،كما أن كل المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ويلغي كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة " (**دستور الجزائر (1976)، المادة 39**).

وقد جاءت **المادة** 81 من دستور 1976 في الفصل الخامس والخاص بواجبات المواطن و بشكل مباشر وصريح مساهمة المرأة في النمو الاقتصادي بحيث جعلته واجبا عليها وقد نصت المادة ما يلي :" على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية" (**دستور الجزائر (1976)، المادة 81**). وبعد تعديل دستور 1996 على إثر الاستفتاء الذي كرّس مبدأ المساواة في المجتمع بين الجنسين والذي جاء فيه : "أن عمل المرأة يعتبر حقا دستوريا والتأكيد على المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة " (**دستور الجزائر،1996**).

2- المرأة الجزائرية العاملة في الميثاق الوطني.

لقد اهتمت المواثيق الجزائرية بموضوع المرأة منذ الاستقلال من أجل ضمان العدالة و المساواة في المجتمع. تجسد أساسا في ميثاق 1964 وميثاق 1976 ،فهو يؤكد في مجال عمل المرأة على ضرورة إشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية معتبرا إقصائها لا يخدم تطور المجتمع و ذلك بمراعاة خصوصياتها كزوجة و أم ودورهما في الأسرة ،حيث أكّد على أن إدخال المرأة الجزائرية إلى دوائر الإنتاج لابدّ أن يراعي ما يقتضيه دورها كزوجة و كربّة أسرة في بناء ودعم العائلة التي تشكل الخلية الأساسية للأمة ،ويذهب الميثاق بعيدا في هذا الصدد حيث يقترح من أجل توفيق المرأة بين حياتها الأسرية وضمان مشاركتها في عملية التنمية الوطنية ،كما يؤكد ميثاق 1996 أنّ على الدولة أن تشجع المرأة على شغل المناصب التي تناسب استعداداتها وكفاءتها و الإكثار من مراكز التدريب المهني المتخصصة في عمل المرأة كما يجب أن يحاط تشغيل المرأة بقوانين صارمة تحفظ الأمومة و توفر أمن الأسرة حتى يكون عمل المرأة أحد عناصر الانسجام العائلي والاجتماعي.

إن الموقف القانوني من عمل المرأة في المواثيق الأساسية مبني على خلفيات ثقافية واجتماعية وهو يتوافق مع الشريعة الإسلامية التي تعتبر عمل المرأة مشروعا إذا لم يخل بدورها الأساسي كزوجة و كأم و مربية للأجيال.

ثالثا- اتجاهات ودوافع عمل المرأة.

1- اتجاهات المجتمع الجزائري لعمل المرأة: نقصد باتجاهات العمل هي المواقف التي يحددها أفراد المجتمع من عمل المرأة و الفئة المعنية هي الرجل أبًا كان أو أخًا أو زوجا من عمل المرأة في المجتمع الجزائري والتي سنحددها فيما يلي:

الاتجاه الأول: يتمثل في الاتجاه المحافظ و الذي يرفض عمل المرأة رفضا مطلقا.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه متحفظ على عمل المرأة، بحيث يقبل ولكن بشروط و ليس في كل الميادين.

الاتجاه الثالث :هو اتجاه متفتح و متحرر يسمح للمرأة بالعمل في جميع المجالات بدون أية شروط.

إضافة إلى هذه الاتجاهات هناك أبعادا أخرى وراء موقف عمل المرأة ، فمن الناحية الاقتصادية يفسر البعض من الشباب أنّ دخول المرأة سوق العمل بشكل واسع يهدّد مستقبل الرجال بالبطالة، هذه الظاهرة التي صاحبتها ظواهر أخرى ولعلّ أبرزها عزوف الشباب عن الزواج لعدم توفر مناصب الشغل، أما البعد الآخر فيتمثل في البعد الاجتماعي فهناك مواقف ترفض عمل المرأة خوفا من مستقبلها الزواجي إذا كانت عازبة ، لأن الفتاة قد تتمسك

بمنصبها الوظيفي وترفض الزواج ،أما إذا كانت متزوجة فإنّ هذا التخوف يتمثل في مصير مستقبلها الأسري ومدى توفيق المرأة العاملة بين العمل ومسؤولية تربية الأبناء والحفاظ على استقرار الأسرة ،أما إذا كانت عزباء من الفئة المتعلمة على وجه الخصوص فإن اتجاهها للعمل هو التمسك به من أجل استثمار مؤهلها العلمي بالدرجة الأولى ثم تتجه فئة أخرى للعمل من أجل تأمين المستقبل و هذا ما يجعل العمل من أولويات الفتاة ثم يأتي التفكير في الزواج.

2- دوافع عمل المرأة.

لقد شاركت المرأة في ميدان العمل إلى جانب الرجل عبر مختلف العصور، فكان تقسيم العمل هو الفيصل بينهما منذ فجر التاريخ الإنساني ، أين اختصت المرأة بالعمل بالمنزل (وظائف منزلية كالطبخ و الغسيل و رعاية الأبناء)، أما الرجل فهو الذي يعمل بالخارج ليحصل على قوت أهله وفق الفروق الفيزيولوجية بينهما، فحسب الدكتور: أزرولا شوى: الذي يقول :" إن النساء أكثر عاطفية واجتماعية وهذا ما يؤهلهن بصورة ممتازة لتربية الأطفال وخدمة الرجال والأطفال في حقل إعادة الإنتاج (**أزرولا، شوي (1995)،ص19– 20**).

وبظهور المجتمعات الزراعية شاركت المرأة الرجل في الحقل فكان عمل المرأة و إن كان لا يدرّ أرباحا ولا تتقاضى أجرا إلى أنه ساهم بقدر وفير في تحسين ظروف الأسرة، وما زالت المرأة في بعض البلدان هي العمود الفقري للعمالة في القطاع الزراعي ، لكن العمل الذي تأخذ مقابله أجرا لم يظهر إلا مع ظهور المجتمعات الصناعية وتطورها ومعها تعددت دوافع المرأة للعمل خارج المنزل نظرا لاحتياجاتها(النفسية ، الاجتماعية الاقتصادية...) هذه الدوافع التي تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا للبيئة التي تنتمي إليها المرأة وثقافتها التي تملي عليها و تفرض عليها عملا يناسب أنوثتها و تكوينها والذي يتماشى مع قيم المجتمع أيضا، وكون المرأة جزء أساسي في المجتمع فهي ترى في العمل إضافة لكونه حاجة فهو وسيلة وقيمة تضفي من خلاله أبعادا حضارية واجتماعية واقتصادية إلى أن أصبح

العمل بالنسبة للمرأة حقا مشروعا وحاجة من حاجاتها الضرورية مثلها مثل الرجل ،كمالا تزال بعض المناطق تتحفظ من عمل المرأة و تحصر وظيفتها في المنزل فقط ، لكن مع كل هذه الظروف الرافضة و المتحفظة لعمل المرأة شهدت حتى المناطق النائية تطورا نوعيا في اقتحام المرأة سوق العمل وذلك بدافع الحاجة من أجل تحسين الظروف الأساسية للأسرة حتى وإن كانت لا تمتلك قناعة بضرورة العمل، كما توجد محددات قيمية وثقافية تحدّ من حرية المرأة و رغبتها في وظيفة معينة و تفضيلها لمهنة دون أخرى وهذا باختلاف المناطق الريفية والحضرية ، وحتى رضا المرأة بالراتب يختلف من امرأة لأخرى على حسب ما تمليه الظروف المحيطة بها ، فقد تكون وفاة الوالد وعدم وجود معيل للأسرة سيما إذا كانت فقيرة فإنّها لا تملك الخيار في نوعية المهنة ولا الراتب لأن الدافع مادي بحت أو قد يكون دافع المرأة للعمل هو نفسيّ بغرض ملء أوقات الفراغ أو من أجل تحقيق مكانة اجتماعية وقد تكون هذه الدوافع متداخلة و متباينة تختلف من امرأة إلى أخرى في المجتمع الجزائري،و سنعرض هذه الدوافع بالتفصيل.

أ- الدافع النفسي: أما الدافع النفسي فقد أثبت علماء النفس:" أنّ المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية "(**المرجع السابق ،ص 43**) فبحكم المرأة أنها تحتل المرتبة الثانية بعد الرجل في المجتمع الجزائري و محاولة تجاوز هذه الصورة النمطية السائدة بالمجتمع والشعور بالدونية تحاول المرأة من خلال العمل إثبات نفسها لإشعار الآخرين بمكانتها الاجتماعية إلى جانب الرجل دون أية فروق جنسية.

ب- الدوافع الاقتصادية: تمثل الدوافع الاقتصادية للعمل الدافع المشترك بين أغلب النساء و الأكثر شيوعا في معظم المجتمعات الإنسانية خاصة النامية منها،وتختلف هذه الدوافع حسب الظروف الاقتصادية المحيطة بالمرأة ،وعليه فإنّ الدافع الاقتصادي يعدّ سببا ومحرّكا قويا يدفع بالمرأة إلى العمل والذي يتعلّق بالحاجة للدخل لعدم وجود معيل للأسرة بسبب الفقر أو بطالة الأب أو وفاته ،أو يكون بسبب انخفاض مستوى الدخل مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة وتغيّر أنماط الاستهلاك بالمجتمع الجزائري من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون العمل من أجل تأمين حاجياتها الشخصية أحيانا ورغبتها بالاستقلال المادي عن أسرتها. وسنعرض الدوافع الاقتصادية لعمل المرأة بالتفصيل:

ج- دافع تحسين الدخل: تشترك الكثير من النساء بالمجتمع الجزائري في هذا الدافع من أجل تحسين ظروف المعيشة المحيطة بأسرهن، فكثيرات منهنّ وتحت ضغط الحاجة تمتهنّ مهناً شاقة قد لا تقرّها قوانين العمل السائدة (المصانع

، المناجم ...) فهي عمالة لا تليق بمكانتها الإنسانية والاجتماعية ولا حتى التعليمية ، فكثيرات ممّن يحملن شهادات عليا لكن بدافع الحاجة يمتهنّ مهناً لا تناسب مستواهنّ التعليمي.

د- عدم وجود معيل بالأسرة: قد تجد الكثير من النساء أنفسهن ضحية ظروف أسرهن (بطالة الأب، الوفاة أو المرض) أدّت إلى العجز عن العمل وتكون المرأة مضطرة للعمل في ظروف غير مناسبة من أجل إعالة أسرتها خاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبيرا وغير مؤهل للعمل بحيث تجد نفسها الوحيدة من تملك الأهلية للعمل وإعالة أسرتها و تغطية حاجاتها الضرورية.

هـ- ارتفاع تكاليف المعيشة و تغير أنماط السلوك الاستهلاكي: مع المدّ الإعلامي السريع و التطور التكنولوجي الهائل تطورت معه تقنيات ووسائل خدماتية في مدة زمنية جد قصيرة ، بحيث تحوّلت الكماليات إلى حاجيات وضروريات وذلك في فترة وجيزة وهذا ما أدّى إلى ارتفاع قائمة النفقات لدى الفرد الجزائري إضافة إلى غلاء المعيشة و تغيّر أنماط الاستهلاك وعدم كفاية الدخل الأسري(ضعف القدرة الشرائية للفرد)، فتضطر الكثير من الفتيات إلى العمل من أجل سد نفقات أسرهن بغرض تحسين مستواهن المعيشي لها.

و- الاستقلال الاقتصادي للمرأة: ترغب فئة من النساء وراء خروجهن للعمل إلى الاستقلال المادي عن أسرهن خاصة ذات المستوى التعليمي العالي لأهداف مختلفة كالشعور بالأمن أو الرضا النفسي أو من أجل اكتساب مكانة اجتماعية ،وقد تسعى الفتاة العاملة من أجل الاستقلال المادي عن أسرتها بغرض تلبية حاجياتها خاصة المتعلقة بثيابها وأغراض الزينة وقد تتعلق ببعض الكماليات ، كما ترغب البعض منهن في العمل بدافع التحرر من تبعية الأسرة لإشباع حاجياتها المادية بنفسها ، ففي المجتمع الجزائري فإنّ عمل المرأة بدافع اقتصادي يعتبر من أكبر المحفّزات لها وهذا ما تشير إليه أغلب الدراسات الميدانية فهي:"حاجة المرأة الملحة والشديدة لكسب قوتِها أو لحاجة أسرتها لدخلها والاعتماد عليها في معيشتها"(**عباس محمود، عوض (2003)، ص436**).

***الدوافع الاجتماعية:** يعتبر ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة خاصة بالتعليم العالي أحد العوامل الأساسية في تغير الاتجاهات الاجتماعية تجاه عمل المرأة خاصة أنّ المستوى التعليمي العالي الذي يعتبر محفزا لها مما يزيد من فرص الفتاة في الرغبة في العمل كذلك ،" بحيث تشعر المرأة العاملة بأن العمل يمكّنها من زيادة ثقافتها نتيجة للتعامل مع الزملاء في العمل والرغبة في تعلم المهارات (**مصطفى، عوفي (2003)، ص 144**)، و سنعرض العوامل الاجتماعية التي تدفع بالمرأة للعمل بالتفصيل:

ز- **ارتفاع مستوى تعليم المرأة:** يعد تعليم الفتاة و وصولها إلى أعلى المراتب العلمية عاملا اجتماعيا ومحفّزا ساعد الفتاة على الدخول لسوق العمل بغرض تأمين فرصة عمل لنفسها من جهة ، و من جهة أخرى أصبح التعليم والعمل لدى المرأة مرتبطين ، وتكاد تكون مسلّمة حيث أثبتت دراسات ميدانية أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفتاة كانت لها إسهامات في سوق العمل أكبر، وهذا أكبر دافع للفتاة المتعلمة تعليما عاليا من خلال سعيها إلى استثمار المؤهل الدراسي و توظيف الرصيد المتحصل عليه بالشهادة في ميدان العمل ، وبالتالي نرى أنّ سنوات الدراسة التي تستنفذ من الفتاة الكثير من الوقت والجهد والمال تشكل دوافع كافية لدى الفتيات المتعلمات وتشجعهن على العمل باعتباره أولوية من أولوياتهن بعد التخرج.

ح- تأخر سن زواج الفتاة والسعي وراء فرص الزواج: عرف المجتمع الجزائري تغيرات على أصعدة كثيرة اجتماعية، اقتصادية وثقافية واجتماعية... فعلى صعيد الزواج والعمل أصبح الشباب اليوم يتجه لتفضيل الزواج من امرأة عاملة بسبب الظروف الاقتصادية (البطالة، عدم القدرة الشرائية، ضعف الراتب...) وهو ما جعل من عملية الزواج اليوم تطغى عليهاـ البراغماتية ـ أي الجانب النفعي لدى الجنسين ،إذ نجد البعض من الفتيات اللاتي تأخرن عن سن الزواج بسبب التعليم أو لأسباب أخرى ترى في العمل العامل و الظرف المناسب لايجاد فرص الزواج من شاب يرغب الارتباط بفتاة عاملة ، خاصة إذا كان راتبها معتبرا مقارنة براتب الشاب المتقدّم لخطبتها، ومن جهة أخرى تعتقد بعضهنّ أنه لا توجد ضمانات لمستقبلهن عند غياب فرص الزواج خاصة في سنّ الأربعين **– منتصف العمر–** سوى أن تضمن لنفسها عملا مستقرا تؤمّن به حاجاتها دون الاعتماد على أحد من جهة ، ومن جهة أخرى فهو بمثابة حصانة وصمّام أمان لتحقيق مستقبلها الزواجي.

ط–تحقيق مكانة اجتماعية: تعد نظرة المجتمع (من فئة الرجال) الرافضة لعمل المرأة من الأسباب التي تدفع بالكثيرات إلى تحدي الرأي القائل أن مهمّة المرأة محصورة في التنظيف والطبخ والغسل والإنجاب وتربية الأطفال، وعليه أصبح البعض من النساء خاصة المتعلمات تعليما عاليا هاجسهن الوحيد هو كسر هذه القيود وتجاوز الفروق الاجتماعية بينها و بين الرجل ،ومن الناحية الاجتماعية فإنّ الإنسان دائما يسعى إلى تحقيق ذاته و تحقيق وجوده وانتمائه الاجتماعي، فالمرأة عنصر من المجتمع تسعى بشكل طبيعي وفطري إلى العمل من أجل أن تحقق لنفسها مكانة اجتماعية، وهذا ما أكّدته دراسات في عمل المرأة أنّ المكانة الاجتماعية التي يوفرها العمل تعد من بين أهم الدوافع لخروج المرأة إلى العمل بالرغم من وجود الدافع الاقتصادي وهو أولى الأولويات.

ك- الدافع القانوني:إنّ توفر أرضية قانونية للمرأة العاملة والتي تحدد ساعات العمل ،كما توفر لها خدمات ضرورية وحوافز كثيرة ما يدفعها للمشاركة في سوق العمل و بشكل واسع ،هذا التغير صاحبه تغير نظرة بعض المجتمعات التقليدية لعمل المرأة ، خاصة بعدما كفلت القوانين حق المرأة في العمل مع الرجل والأجر،ومنحها إجازة الأمومة مع تسخير دور الحضانة ، إضافة إلى منحة التقاعد ...

على ضوء هذه الدوافع وبإجماع الكثير حول حقيقة مفادها أن المرأة دخلت ميدان العمل في ظل التغيرات التكنولوجية و السياسية و الثقافية التي طرأت على المجتمعات ، إلا أنه تضاف إلى هذه التغيرات دوافع داخلية وأخرى خارجية لعمل المرأة وهذا يعود إلى التركيبة الاجتماعية و إلى الخلفية الإيديولوجية وإلى الظروف التي تعيشها كل امرأة ، وأهم هذه الدوافع التي تمّ استقرائها من واقع المجتمع الجزائري هي :

* تحقيق الذات من خلال السعي إلى تحقيق طموحات المرأة العلمية من خلال العمل.
* البحث عن مكانة اجتماعية من خلال الجهد الوظيفي الذي تقدّمه المرأة بأنواعه.
* الإحساس بالمسؤولية والانفراد بالقرارات أهمها قرار الزواج.
* الإحساس بالدور الاجتماعي من خلال ما تحققه من مكاسب للمجتمع باعتبارها عنصرا فعّالا فيه

رابعا- مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة و نظرتها للزواج ومقاييسه.

1- مكانة المرأة الجزائرية داخل الأسرة:

تلعب المرأة الجزائرية دورا كبيرا ومهمّا في بناء المجتمع إلا أنها عانت ولا تزال البعض من النساء تعانين من الاضطهاد والجهل والكبت والأمية من طرف أسرهن إذ لا تزال النظرة التقليدية مهيمنة على الكثير من العقول فحسب بعض الرجال فإنّ نظرتهم إلى وظيفة المرأة لا تزال محصورة في إنجاب الأطفال ورعايتهم وتربيتهم والسهر على خدمة أسرتها فقط ،إذ تعتبر في نظر البعض متخلفة فكريا وبعيدة كل البعد عن مجال الإنتاج ،وبهذا فإنّ دورها في المجتمع ليس فعالا ،كما هيمنت فكرة قوامة الرجل على الأنثى في المجتمع الجزائري أيضا و ذلك بحجة أن الرجال هم الأقدر والأعقل و أن وظيفة النساء تقتصر على الاعتناء ببيوتهن ، ومن أكبر المشاكل التي واجهتها المرأة ولا تزال تعاني منها إلى يومنا هذا هي مشكلة العمل خارج البيت و في ساعات متأخرة من الليل و نتيجة لهذه المعاملة برزت حركات مناهضة على غرار بعض المجتمعات العربية ما يعرف "بتحرير المرأة " والمطالبة بالمساواة بين الجنسين ، تتجلى مظاهر التحرر في تزايد دخول المرأة إلى مختلف ميادين الدراسة و تزايد مشاركتها في العمل خارج المنزل

دون تفرقة بينها و بين الرجل ،هذين العنصرين (التعليم،العمل) اللذين فتحا لها مجالات أوسع للتحرر من بعض القيود التي كانت تعيشها ، من أبرزها حرية الاختيار للزواج ، بالمقابل فإنّ مجالي التعليم و العمل يمثلان أبرز مظاهر التغيير التي عرفتها المرأة حيث أثرا بصورة مباشرة على مستقبلها الزواجي و بانعكاسات سلبية على رأسها ظاهرة الطلاق فكم من امرأة خُيّرت بين بيتها وبين عملها فاختارت العمل فكانت هي الضحية، كما فضّلت أخريات مواصلة التعليم أحيانا والعمل أحيانا أخرى فكانت النتيجة هي تأخر سن زواجها أو ما يصطلح عليه بظاهرة العنوسة .

أما عن واقع المرأة في المجتمع الجزائري الذي يشهد تغيرات و تحولات اجتماعية واسعة النطاق،وقد انعكست هذه التغيرات على مختلف البنيات الاجتماعية والثقافية ،وباعتبار الأسرة مؤسسة اجتماعية عرفت هي الأخرى مظاهر من التغير من خلال الأدوار و الوظائف وحتى في العلاقات الأسرية ، وباعتبار المرأة تمثل عنصرا أساسيا داخل الأسرة فقد عرفت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة من حيث مكانتها و وظائفها وأدوارها داخل الأسرة ،ومن المؤكد أن التطور العلمي و التكنولوجي له تأثير كبير على تفكير المرأة اليوم في ميادين كثيرة في التعليم و العمل ،و حتى في علاقاتها في الأسرة .

إن انتشار التعليم بجميع أشكالها ساهم إلى حد كبير في تقريب المرأة من الرجل هذا ما تقوله الدكتورة باسمة كيال في كتابها "سيكولوجية المرأة " : "إن التعلم والعلم له أثره الإيجابي الفعال في أوساط المجتمع النسائي وفي الوسط الرجالي ،حيث أصبح الرجل يعرف ما تريده المرأة بآرائها الجريئة التي تبنّتها دون خوف ورهبة منه كما كانت المرأة القديمة و كذلك أصبحت لديها شخصية مستقلة تقدّر بواسطتها الأمور وأن تحسب حسابا لكل شيء ممكن أن يتجاهله الرجل ولا يقدّر أهميته " (**باسمة ،كيال (1986) ، ص97**).

إنّ مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة لا تختلف كثيرا عن مكانة المرأة العربية عموما إذ نجد معظم المجتمعات تصنّف على أنها مجتمعات ذكورية أين تكون الفتاة في المرتبة الثانية لعدة اعتبارات، يقول الدكتور مصطفى بوتفنوشنت :" أن المجتمعٍ الجزائري هو قبل كل شيء مجتمع ذكوري، و هذا يعود لسبب أن القواعد السلوكية للجزائر التقليدية تجعل المرأة في مرتبة غير بارزة.."(**مصطفى، بوتفنوشنت (1984)، ص76**)، كما حدّد دور المرأة في العائلة الجزائرية كالآتي:

* يجب أن تحافظ على الاندماج الشكلي أولا ثم المعنوي ، ذلك الذي يتركها نظيفة خلقيا ويترك عائلتها بعيدة عن كل تشويه.

*يجب أن تحقق وجودها كخادم، أي يجب عليها أن تضمن السير الحسن و الاعتناء بالمنزل الكبير أين يعيش في بعض الأحيان عدد كبير من الأفراد.

*كما أن لها دورا اقتصاديا تقوم به و هو تسيير المدخرات الغذائية و المحافظة على هذه المدخرات لكي تستغل لمدة أطول.

* عليها أن تقوم بدور الأم بتلقين ابنتها تربية حسنة و لابنها الحنان الكبير والحنان الأمومي.

2- نظرة المرأة الجزائرية للزواج وإلى مقاييسه.

فيما يخص الزواج و مقاييسه فلم يعد اختيار القرين في نمط الأسرة الحديثة يخضع للعادات والتقاليد، أين أصبح الاختيار الشخصي هو السائد في الغالب سواء عند المرأة أو الرجل،وأصبح الحب أساس الحياة الزوجية وتعرف كل طرف على الآخر أمرا ضروريا قبل الزواج، يقول الدكتور زهير حطب:" لم تعد صورة المرأة مصبوغة بالجنس، أو بأنها ست بيت، لقد أصبحت تعتبر شخصا يبحث عن مساواته مع الرجل و تشارك في النشاطات المهنية و لها الرأي في إدارة المسكن الزوجي"(**زهير، حطب (1983) ،ص243**).

وعليه نرى أنّ مكانة المرأة الجزائرية تغيرت بشكل سريع وملفت على ما كان عليه من قبل،وهذا التغير تختلف مظاهره من مجتمع لآخر ومن أسرة إلى أخرى ومن امرأة لأخرى ولكن الظاهر أن نسبة النساء العاملات سواء في المناطق الريفية أو الحضرية في تزايد مستمر سواء متزوجات أو عازبات، هذا العامل أعطى للمرأة وبشكل أساسي نمطا من الاستقلالية ، حيث توسعت مجالات التعليم والتوظيف لديها مما أكسبها الحرية في أن تتزوج بإرادتها دون أية ضغوط أو أن تبقى دون زواج.

تقول سناء الخولي:"إن عمل المرأة أثّر على وضعها النسبي في المجتمع ، حيث أعطاها نمطا من الاستقلالية والحرية لم تكن تتمتع به من قبل ،الأمر الذي جعل حقوقها و امتيازاتها تمتد إلى مجالات عديدة كالتعليم والأنشطة الرياضية و يتزايد حقها في أن تتزوج أو تبقى دون زواج."(**سناء، الخولي (1984) ص-ص103-104**) .

أما فيما يخص مقاييس الاختيار للزواج التي تهم المرأة بشكل كبيرو تعطى لها الأولوية نذكر ما يلي:

* **فارق السن بين الزوجين:** حيث أكدّ العديد من الباحثين أن الاختيار الزواجي في الغالب قائم على التجانس في السن ،لكن يفضل البعض وجود فروق بين الزوجين في السن ، يقول زكرياء ابراهيم في مؤلفه (الزواج والاستقرار النفسي): " على أن الرجال يميلون في العادة إلى الزواج بنساء أصغر منهن سنّا ولكن الفارق في السن بين الرجل والمرأة يختلف من بلد إلى آخر"(**زكرياء، إبراهيم (د.س) ، ص20**). مبررين ذلك كما تقول الدكتورة سناء الخولي: "أن

نضج الذكر البيولوجي عادة ما يكون أسبق من نضج الأنثى لأن الزوج باعتباره رئيس الأسرة والمسئول عنها يحتاج إلى وقت أطول ليصبح مؤهلا لهذه الوظيفة "(**سناء، الخولي (1985)، ص 145**) .

أما عن نظرة المرأة الجزائرية لهذا المقياس فإنه مرغوب لديها ولكن لا تحبذ أن يكون هذا الفارق كبيرا يفوق العشرة سنوات ،فأغلب الزيجات بالمجتمع الجزائري يكون الفارق بين الزوجين ما بين خمس إلى ستة سنوات لأنه إذا كان الفارق كبيرا سيؤدي إلى الاختلاف في التصورات والأهداف ويحدث خللا في العلاقة الزوجية مما قد يؤدي إلى وجود صراعات بين الطرفين ينتهي في كثير من الحالات إلى الطلاق .

***التجانس في المستوى التعليمي:** تفضل المرأة المتعلمة تعليما عاليا خاصة أن يكون زوجها المستقبلي من نفس مستواها التعليمي حتى يتحقق التجانس في الأفكار، كما ترى فئة أخرى أن الرغبة في توفر مقياس المستوى التعليمي للرجل هو ضمان للمنصب الوظيفي الملائم و الدخل العالي والمناسب و بالتالي توفر الحياة المادية السعيدة ،على العكس فإنّ فئة من الرجال من أصحاب المستويات العليا لا يرغبون في الارتباط بفتاة من نفس مستواهم ظنا منهم أن الفتاة المتعلمة تعليما عاليا تمتلك من الوعي والفهم في قضايا عديدة وأنّها ستناقش الرجل في كل صغيرة و كبيرة ،وربما ستشاركه السلطة واتخاذ القرارات داخل الأسرة .

* **التجانس في السن:** يعتبر السن من أهم المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى الطرفين ، لكن نظرا للتغير الذي عرفته عملية الزواج في المجتمع الجزائري تغيرت النظرة لهذا المقياس خاصة عند الفتاة التي تأخر سنها إلى الأربعين والتي تخشى من العنوسة فإنّ بعضهن تقبل برجل يكبرنها سنا بكثير لتفادي نظرة المجتمع لهن دون مراعاة التجانس في السن **"(المرجع السابق – ص 46)**.

خامسا–عوامل تأخر سن الزواج عند المرأة

من العوامل الذاتية التي أدّت بالفتاة إلى تأخير سن زواجها هي :

* انشغال الفتاة بتحصيل العلم والسعي إلى الشهادات .

* الوظيفة من أجل تأكيد شخصيتها و تحقيق ذاتها ، وضمان استقلالها المالي.

* رواسب نفسية لدى الفتاة ، وتصورات خاطئة عندها عن الزواج وما قد ينتهي إليه من فشل أو طلاق أو سوء معاملة و خاصة في ظل ارتفاع معدلات الطلاق في الجزائر التي سجلت سنة 2015 نسبة 42.5% **(زهير زياد،(2015)، ص14)**.

*تطور التعليم بكل أشكاله فتح آفاقا واسعة أمام الفتاة في مجالات البحث، و الذي زاد أيضا في رغبتها بشكل كبير خاصة إذا حققت من خلال تلك الدراسة نجاحات كبيرة ، الأمر الذي يشجعها على المواصلة في هذا الميدان رافضة الزواج تحت مبرر مواصلة الدراسة، وعلى حسب اعتقادها أن الزواج قد يعيقها عن الدراسة فهي مسؤولية تثقل كاهل الفتاة المتعلمة ،إضافة إلى القيم الجديدة التي تلقتها من الوسط التعليمي في أغلبها مغايرة لتنشئتها الأسرية ،حيث أصبحت لها الحرية في اتخاذ القرارات الفردية ،كما أن نظرتها للزواج تغيرت و أصبح من أولوياتها تحقيق طموحاتها الدراسية و من خلال الوظيفة التي جعلت منها فردا مستقلا عن الأسرة يملك قراراته الفردية و يملك الحرية في اتخاذ القرارات و من بينها قرار الزواج ،كما أن تغير القيم والمعايير الخاصة بالزواج عند الفتاة بالمجتمع الجزائري أدى إلى بروز نظرة تشاؤمية تجاهه، حيث أصبحت تغيب لديها عوامل الاطمئنان والارتياح لفكرة الزواج وخوفها المستمر من الفشل في حياتها الزوجية ، ما جعلها تفضل البقاء دون زواج بحرية فردية على أن ترتبط بشخص يقيّد حريتها على حسب اعتقادها كالخروج أو العمل أو مواصلة الدراسة ، و لعلّ مردّ هذا التخوف يرجع إلى سماعها لقصص صديقاتها عن الزواج الفاشل مع تفشي ظاهرة الخيانة الزوجية ، و ظاهرة ضرب النساء والأخطر منها هي ظاهرة الطلاق حيث صرّح الأستاذ نور الدين حقيقي أستاذ بعلم الاجتماع بجامعة الجزائر لجريدة الخبر اليومية "أن الرجل وراء 80% من حالات الطلاق" (زهير زياد.- المرجع السابق) وهي في تزايد جد سريع،ومنه فإنّ التعليم فتح مجالا أكبر للفتاة المتعلمة مقارنة باللائي لم يتعلمن أو لم يواصلن تعليمهن العالي في التعرف على طبائع و أفكار و ذهنية الرجل تجاه المرأة و تجاه الزواج مما سمح لها فرص الاختيار ،وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات أن أكثر النساء العوانس هنّ من ذوات المستوى الثقافي والمتحصلات على أعلى الشهادات ،و تقول هذه الدراسات أنّ مردّ ذلك هو غرور المرأة بمستواها التعليمي، حيث تضع هذا المقياس كشرط يجب أن يتوفر في الزوج الذي يتقدم لخطبتها، وفي هذا الصدد تقول الدكتورة سامية حسن الساعاتي أستاذة بعلم الاجتماع بجامعة عين شمس في كتابها (الاختيار للزواج والتغيير الاجتماعي) ما يلي: "هناك نتيجة مباشرة لتحرير المرأة وتعليمها و انشغالها وهي ارتفاع سن المرأة عند الزواج (عما كان عليه من قبل) وتغير النظرة عند المرأة التي تتزوج في سن مرتفعة نسبيا عن ذي قبل ،لكن المرأة المتعلمة تعليما عاليا كان لابد لها من مواجهة بعض المشكلات فهي لا تتخرج من الجامعة قبل السن الثانية و العشرين ، وأنّ معظم النساء في الريف وبعض حضرها يتزوجن قبل هذا السن فكل سنة من التأخير سوف تقلل من فرص الزواج بالنسبة للمرأة المتعلمة و العاملة مرتين لأن الرجال اللائقين للزواج سوف يقل

عددهم نسبيا لأنهم يتزوجون بفتيات أخريات و لأن عدد الرجال اللائقين سوف يقلّ بسبب فارق السن" – (**سامية حسن، الساعاتي ، مرجع سابق، ص145**).

سادسا- مظاهر تأخر سن الزواج عند المرأة.

يشخص الدكتور منذر البدران استشاري الأمراض النفسية شخصية الفتيات اللائي يرفضن الزواج للأسباب النفسية التالية:(**موقع الكتروني**).**منذر البدران-**

أ- الشخصية التمامية : وهي الشخصية التي لا ترضى إلا بالكمال التام عن الشروط و المعطيات والصفات ،فهي شخصية قلقة لا يعجبها شيء وتبحث عن المثالية فلا تجدها في واقع الحياة إلا ناقصة ونادرة ،فالمرأة التي تتمتع بهذه الشخصية يعجبها في الرجل كمال العقل والحسب والنسب و قد لا تجد ما تطلبه .

ب- الشخصية النرجسية: هي الشخصية المغرورة التي تظن في شريك الحياة أنه شريك لا يليق بالمقام فهي شخصية تعشق ذاتها و تبحث عن خصوصية تشبع غرورها المتميز.

ج- الشخصية الانطوائية : و هي شخصية منغلقة و متعتها الوحيدة في وحدتها و أن المشاركة الوجدانية والعاطفية أمر ثانوي لا ضرورة له.

د- شخصية راهبة للزواج: و هي شخصية تجتاحها حالة من الخوف عند وقوعها وجها لوجه مع قرار الزواج، وتسيطر عليها لدرجة أنها تصرفها عن الموافقة و قد يكون هذا الخوف محددا كالفشل من التجربة.

هـ- الشخصية المتقمّصة : حيث تتقمص الفتاة شخصية أمّها و تتفاعل مع هذا التقمّص تفاعلا يؤدي إلى القلق و النفور من الزواج.

ز- الاكتئاب : وهو يؤدي إلى إحساس المرأة بالإحباط النفسي و اليأس و غياب المتعة و الشعور بالذنب فترى في الزواج مسؤولية لا تستطيع تحملها .

يقول الدكتور منذر البدران عن أهداف الزواج : "إن الزواج يؤدي إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي والعاطفي وإلى نضج الشخصية و تحقيق الذات، ولعلّ معظم الأسباب النفسية التي تحول دون الزواج و تؤدي إلى العنوسة هي أسباب قابلة للعلاج في معظمها تحتاج من الفرد الإرادة والنظرة المتفائلة و التشجيع من الأسرة والمجتمع وعدم القياس على تجارب الآخرين مهما كانت درجة قربهم للنجاح أو الفشل" (منذر، البدران مرجع سابق).

إن التحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري وتطور الأدوار عند الرجل و المرأة سمح لكل منهما برؤية ذاته ورؤية الآخر بمفاهيم جديدة ومغايرة والتي أثّرت على مكانة الزواج لدى الفتيات العاملات على وجه الخصوص ، خاصة مع تحقيق الذات من خلال المنصب الوظيفي الراقي والذي انعكس على إقبال الفتاة بحماس لتكوين أسرة، والأخطر منه هو تشكل مفهوم الزواج لديها كمشروع مستقبلي مثله مثل مشروعي الدراسة أو العمل ،ومن أهم مظاهر التغير التي ظهرت على عملية الزواج في المجتمع الجزائري نذكر ما يلي:

*أصبح الاختيار للزواج عند الفتاة العاملة خاصة عملية شخصية، والتعرف على الطرف الآخر مرحلة ضرورية قبل الزواج.

*أصبح تعرّف الشاب و الفتاة على بعضهما قبل الزواج خطوة مهمة في حياتهما وخطوة أساسية لقبول كل طرف للآخر في غالب الأحيان.

*تراجع دور الأم في اختيار الزوجة لابنها مع تراجع تدخل الوالدين بالنسبة للفتاة في إرغامها أو الضغط عليها للقبول بالزواج.

*تغير مقاييس الزواج أي مقاييس اختيار القرين عند الشباب من الجنسين ، فقد أصبح مقياسي الجمال والسن بالنسبة للرجل في المراتب الأولى، أما بالنسبة للفتاة فمقاييس اختيارها للزوج في الغالب أصبح مركزا على المنصب اللائق والراتب الشهري المحترم والبيت المستقل عن أهله حيث لا تعتبر السن مقياسا أساسيا كما تشترط البعض من ذوات المستوى التعليمي العالي ضرورة توفر هذا المقياس في الطرف الآخر .

*نزوع الأزواج إلى شكل الأسرة النواتية أو ما يطلق عليها بالأسرة الزواجية التي تتكون من الزوج والزوجة والأبناء والتي تتكون على أساس الاختيار الحر للطرفين، كما تتميز بالاستقلالية في المسكن والحياة المعيشية ، كما تتميز بالانفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها الأسرية و المستقبلية دون تدخل أطراف من العائلة الكبيرة إلا إذا طلبت الأسرة الزواجية (الزوج والزوجة) ذلك.

سابعا–البناء التقني للدراسة.

1– عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة في فئة الفتيات اللاتي لم تتزوجن بعد في السن المتعارف عليه في المجتمع، ويختلف هذا السن من منطقة إلى أخرى ، ومن خلال متغير السنّ تمّ اختيار عينة البحث المكونة من 170 عاملة

من مختلف القطاعات الوظيفية التي تمتهن في المجتمع الجزائري (التعليم بجميع الأطوار، التعليم العالي،الصحة ،الإدارة، المحاماة،الأمن والشرطة النشاط الحر)،أما نوع العينة فقد اعتمدنا على عينة الكرة الثلجية حيث حددنا شروطا معينة وهي:السن،المستوى التعليمي، التخصص، نوع الوظيفة، أمّا طريق الوصول إلى أعضاء العينة فقد كان على طريقة التوزيع التراكمي المعتمدة في مثل هذه الدراسات .

2 –تقنيات جمع البيانات

أ–الملاحظة: مكانة هذه الأداة في الدراسة تتمثل في الملاحظة غير المباشرة(دون مشاركة) لبعض سلوكات الفتاة المبحوثة داخل البيت من خلال علاقاتها بأفراد أسرتها كذلك من خلال سلوكاتها في العمل .

2– استمارة المقابلة "الاستبيان": وقد احتوت وثيقة الاستمارة على أسئلة معظمها مغلقة بهدف اختبار صدق فرضيات الدراسة.

النتائج (الاستنتاج العام): التي توضح تمثلات المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج من خلال نظرتها للرجل و الزواج و العمل.

جدول رقم (1) :يبين نظرة الفتاة إلى الرجل حسب السن.

نظرة الفتاة إلى الرجل	سن الفتاة			المجموع
	42_40	45_43	46 فما فوق	
لا غنى عنه	21 %31,3	36 %38,3	2 %22,2	59 %34,7
يمكن الاستغناء عنه	46 %68,7	58 %61,7	7 %77,8	111 %65,3
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

المصدر : من تصميم الباحثة.

التحليل الإحصائي و السوسيولوجي .

من منطلق فرضيتنا التي مفادها أن:" المرأة العاملة كلما تقدمت في السن تغيرت نظرتها للزواج وللرجل"،فما مدى صحة هذه العلاقة؟. وهل للعمل تأثير على تغيّر نظرة الفتاة إلى الرجل وعدم الرغبة فيه كشريك وكزوج في سن ما بعد الأربعين؟،

فمن خلال الجدول أعلاه وحسب المعطيات الإحصائية المبينة تبيّن أنّ أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي ترى أنه يمكنها الاستغناء عن الرجل بنسبة قدرت بـ56.3% من المجموع الكلي للعينة مقابل 34.7% بالنسبة للفئة التي ترى أنها لا يمكن الاستغناء عن الرجل ،فبالنسبة للفئة التي ترى أنه يمكن الاستغناء عن الرجل فقد سجل الاتجاه العام الفئة العمرية من46 سنوات فما فوق بنسبة قدرت بـ77.8% ،تليها الفئة من 40 إلى 42 سنة بنسبة 68.7% ،ثم الفئة من 43 إلى45 بنسبة قدرت بـ61.7 %،ما يمكن استخلاصه من هذه المعطيات أن الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق تمثل وصول الفتاة إلى ذروة اليأس من الزواج والتي أطلقنا عليها بمرحلة اليأس من الزواج ، هذه المرحلة ينعدم لدى الفتاة التفكير في الزواج أو تكوين أسرة خاصة لدى الفئة العاملة .

إنّ سن الأربعين وهي الفئة العمرية لعينة بحثنا والتي نعني بها مرحلة وسط العمر (**منتصف العمر**)،و التي يطلق عليها العديد من التسميات ، منها مرحلة **الرشد** الأوسط أو **منتصف العمر** ، مرحلة **بلوغ الأشد** ، والتي تبدأ على الأرجح في سن الأربعين لقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :"أعمار أمتي ما بين الستين والسبعين وأقلهم من يجاوز ذلك "(**سنن الترمذي** ،(**دس**)،ص**343**) ،فالأشد لغة:هو كمال العقل وكمال القوة والتمييز، وهو ما بين الثلاثين والأربعين.لقوله تعالى: ***{ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَ اسْتَوَى آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا}*** (الآية**14 سورة القصص**)، وقوله تعال :***{ وابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ }*** (الآية **6 سورة النساء**)، فكلمة أشد: تعني النمو في الجسد وانتهاء مرحلة الطفولة وكلمة الرشد تعني النمو في العقل وصلاح العيش ،كما أجمع المفسرون في تحديد حد أدنى للأشد الذي يتراوح بين 18 إلى 30 سنة وحد أقصى ينهي حياة الشباب وهي 64 سنة، و بالنسبة للنساء ففي سن 45 سنة نجد معظم النساء تصلن إلى ما يسمى **بمرحلة سن اليأس** وتسمى بهذه التسمية نسبة إلى يأس المرأة من المحيض.وقد تحدث القرآن الكريم عن هذه الفترة بقوله:**{ *وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ*}** (**الآية 3 سورة الطلاق**).

وما هو معروف من الناحية الطبية أن الخصوبة تقلّ في أواخر الثلاثينات وتقترب من الصفر إذا بلغت سن الخمسين، لكن يوجد من النساء من حملت في الخمسين سنة (بعد سن اليأس) لذلك فإن السنّ الأقصى للحمل لم يحدد طبا ولا شرعا ولا قانونا وهذا ما أخبرنا به القرآن الكريم عن امرأتي زكرياء وإبراهيم عليهما السلام اللتين أنجبتا وهما عجوزان ،قال الله تعالى في سارة زوجة ابراهيم: {***وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ * قَالَتْ يَاوَيْلَتَى آلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ***} (الآية **71–72 سورة هود**).

و ما أثبتته نتائج هذه العلاقة التي مفادها أنه كلما تقدمت المرأة في السن أصبحت حاجتها إلى الرجل و إلى تكوين أسرة ضعيفة خاصة المرأة العاملة التي لها مصدر مادي، ففي نظرها لا تحتاج إلى من يعيلها سواء كان أبا أو أخا أو حتى زوجا،هذه النزعة التي سيطرت على الكثير من الفئات العاملة وجعلت من العلاقة بين الرجل والمرأة يغلب عليها الطابع البراغماتي – النفعي – أكثر من وجود علاقة تكامل وانسجام بين الطرفين من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي ،لأنّ كل طرف مكمل للآخر ولا يمكن لأحد منهما الاستغناء عن الآخر وعليه فإنّ موقف الفتاة في سن الأربعين فما فوق من إمكانية الاستغناء عن الرجل إنما ينذر بخطر يهدد نظام الزواج بشكل خاص والنسق الاجتماعي بشكل عام.

جدول رقم (02): يبين خيار الفتاة العاملة بين العمل و الزواج حسب السن.

اتجاهات الفتاة العاملة	السـن			المجموع
	42_40	45_43	46 سنة فما فوق	
العمل	36 %53,7	48 %51,1	5 %55,6	89 %52,4
الزواج	31 %46,3	46 %48,9	4 %44,4	81 %47,6
المجموع	67 %100	94 %100	9 %100	170 %100

المصدر: من تصميم الباحثة

التحليل الإحصائي و السوسيولوجي.

حسب معاينتنا للعوامل التي أدّت إلى العنوسة عند الفتاة العاملة تبيّن أن أهم تلك العوامل هي: تمسك الفتاة بوظيفتها عند رفض الخاطب لها، هذا العامل الذي سجل أعلى نسبة لرفض الفتاة للخطبة عند توفر تلك الفرص في مرحلة عمرية معينة إلى حين بلوغ الفتاة لطموحها العلمي و العملي و قد بلغت سن الثلاثين فما فوق حينها تبدي رغبتها في الزواج ، لكن في هذه السن تقلّ لديها فرص الزواج وهذا ما أشرنا إليه في تحليلنا أن شباب اليوم مهما تأخر سن زواجه فإنّه عندما يرغب في الزواج فإنّه يتقدم للفتاة من سن 20 إلى 25 على الأكثر

و بالتالي فهي تفقد تلك الفرص كلما تقدمت في السن من جهة، و من جهة أخرى فتأهيلها العلمي والمهني يجعلاها تبالغ في مقاييس اختيارها للزوج وذلك ما تم استخلاصه أن مقاييس الزواج عرفت تغيرا لدى الفتاة العاملة و نظرتها إلى الرجل و إلى نظام الزواج في حد ذاته حتى وصل بالبعض من الفتيات إلى تفضيل البقاء دون زواج في ظروف معينة (بطالة الأب، عدم توفر السكن المستقل عند الرجل الخاطب ...) .

فالسؤال الإشكالي الذي يمكن طرحه هو هل تمثلات المرأة العاملة تجاه الزواج في سن ما بعد الأربعين تغيرت أم لا تزال متمسكة بالمقاييس الأساسية للزواج ؟ وهل بعد هذه السن تقوم الفتاة ببعض التنازلات من أجل الظفر بالزوج بهدف تحقيق استقرارها النفسي والاجتماعي ؟ وإذا ما خيرت من طرف الخاطب ما بين العمل و الزواج فماذا تختار ؟.

فحسب المعطيات الإحصائية المبينة في الجدول تبين أن أعلى نسبة سجلت لدى الفئة التي اختارت العمل على الزواج بنسبة قدرت 52.4% من المجموع الكلي لأفراد العينة مقابل 46.6% بالنسبة للفئة التي اختارت الزواج على العمل، فبالنسبة للفئة التي اختارت العمل على الزواج فقد شغل الاتجاه العام الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق قدرت نسبتها بـ 55.6% ،هذه السن التي أطلقنا عليه سن اليأس من الزواج المصاحب لسن (اليأس من المحيض)و أن الفئة العاملة في سن السادسة و الأربعين فما فوق تفضل البقاء في العزوبية على الزواج حتى و إن توفرت لديها فرص خطبتها لكن في ظروف غير مناسبة و بمعايير غير مناسبة للمستوى التعليمي و المهني أيضا هذا ما أضفى تغيرا على ظاهرة تأخر سن الزواج عند بعضهن بتفضيلهن البقاء على العزوبية بمرحلة عمرية ،على حد قول إحدى الفتيات "أنهن اعتدن على هذه الحرية والاستقلالية ولا تقبل خلال هذه السن قيودا من أحد خاصة وأننا نملك سكنا خاصا و سيارة خاصة و راتبا مستقلا فماذا نجني من الزواج إلا القهر و التسلط ..." ،تليه الفئة العمرية من 40 إلى 42 سنة بنسبة 53.7 % ،ثم الفئة العمرية من 43 إلى 45 سنة بنسبة 51.1% ،بحكم أن العمل أصبح سندا ماديا لها لا تحتاج إلى رجل يكفلها ماديا لا قبل الزواج ولا بعده، هذه النظرة التي طغت على أذهان الكثير من الفتيات العاملات اليوم حيث أصبحت العلاقة بين الرجل والمرأة تطبعهما المنفعة، فحسب ظن الفتاة العاملة اليوم أنه كل من يتقدم لخطبتها إنما يطمع في راتبها الخاص و سكنها المستقل ...

و على ضوء هذه المعطيات تبين أنّه **كلما تقدمت الفتاة في السن إلى ما بعد الأربعين فقدت الرغبة في الزواج** وأنّ في هذه السن هي من تختار البقاء دون زواج .

فيما يخص تمثلات المرأة العاملة المتأخرة عن سن الزواج في سن الأربعين و الذي يطلق عليه سن منتصف العمر ومن خلال معاينة فئة من العاملات من مختلف القطاعات الوظيفية و التي شهدت تغيرات فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية.

- ❖ فيما يخص نظرة العاملات إلى السن المفضلة للزواج هي من 26 إلى 30 سنة تبين أنه كلما ارتقت الفتاة في السلم الوظيفي أي (نوع الوظيفة) ابتعدت عن السن المفضل للزواج هذا ما يؤكد وجود علاقة طردية، و التي تنذر بخطورة المستقبل الزواجي للفتاة العاملة ،لأنّ هذه النتيجة لها علاقة بتأخر سن الفتاة عن الزواج بطريقة اختيارية لأنها هي من اختارت سنا معينة للزواج لتجد نفسها في مرحلة عمرية تقترب من الأربعين حيث تنقص حظوظها في الزواج .
- ❖ في تصور المرأة العاملة يعتبر عنصر –الحب- شكلا جديدا في العلاقات ما قبل الزواجية الذي أصبح من الضروري أن تتوفر لدى الشريكين قبل الزواج .
- ❖ كلما ارتقت المرأة في السلم الوظيفي كان الرفض للخطاب من طرفها هي وهذا ما يشير إلى انتقال قرار الزواج إلى الفتاة العاملة بشكل مطلق داخل أسرتها،حيث أصبحت هي صاحبة القرار الأول والأخير في تحديد مصيرها الزواجي والذي أدى بدوره إلى تغير نظرة الفتاة لمفهوم الزواج وإلى أولوياته ومقاييسه والذي أثر بشكل سلبي على المستقبل الزواجي للفتاة العاملة.
- ❖ إنّ الفئة العمرية من 46 سنة فما فوق هي وصول المرأة إلى ذروة اليأس من الزواج والتي أطلقنا عليها بمرحلة اليأس من الزواج ، هذه المرحلة (منتصف العمر) ينعدم لدى الفتاة العاملة التفكير في الزواج أو تكوين أسرة.
- ❖ كلما كانت للمرأة العاملة مساهمات براتبها الشهري في ميزانية الأسرة قلّل من وجود انتقادات داخل أسرتها حول وضعيتها كعانس وعدم توجيه اللوم إليها بالبقاء دون زواج.
- ❖ إن المرأة العاملة في سن ما بعد الأربعين ينتابها شعور مستمر بالتعب والإرهاق فعملها لا ينتهي بمجرد دخولها المنزل، وإنّما ثمة أعمال ووظائف منزلية تنتظرها خاصة في ظروف اجتماعية وأسرية (كفقدان أحد الوالدين ..) تجد الفتاة نفسها هي المعيل لأسرتها ماديا والمسؤولة داخل أسرتها ، وهذا ما يؤثر عليها سلبا من الناحية الصحية إضافة إلى الآثار الفيزيولوجية والنفسية.
- ❖ كلما تقدّم سن المرأة كان شعورها بعدم الرضا من تأخر سن زواجها خاصة مع بداية الأربعين والذي أطلقنا عليه بسن (منتصف العمر).

- ❖ كلما تقدمت المرأة في السن رفضت مقترح الزواج من رجل يصغرها سنا، و هذا مؤشر قوي يدل على أنه بالرغم من تأخرها عن الزواج فإنها لم تتنازل عن هذا المقياس الذي يعتبر من المقاييس الأساسية للزواج .
- ❖ كلما كان سن المرأة (ابتداء من 40 سنة فما فوق) كان رفضها الزواج برجل في سن الخمسين حيث ترى في هذه السن أن بعض حظوظ الزواج من رجل في سنها أي في سن الأربعين لا تزال متوفرة.
- ❖ المرأة بالرغم من بلوغها سن الأربعين فما فوق فإنها لا تقبل الزواج من رجل معدد لأنّ موضوع التعدد لا يزال مرفوضا اجتماعيا.
- ❖ يعتبر مقياس الدين و الخلق من المقاييس الأساسية التي لا تتنازل عنها المرأة حتى وإن تأخرت عن سن الزواج لأنّ الزواج من دون توفر هذين المقياسين مآله الفشل وبالتالي فهي لا تتنازل عنهما.
- ❖ كلما تقدّم سن المرأة إلى الأربعين سنة وتأخر سن زواجها فإنّ المستوى التعليمي لم يعد يمثل لديها مقياسا ضروريا بين الزوجين و بالتالي فهي تقبل الزواج من رجل أقل منها مستوى تعليمي وهذا يعتبر تنازلا منها لأنه في سنوات ما قبل الأربعين كانت ترفض فرص الخطبة التي أتيحت لها لعدم توفر التكافؤ في مقياس المستوى التعليمي.
- ❖ المرأة العاملة عند تأخر سنها و بلوغها سن الأربعين فما فوق لا تقبل بالزواج العرفي بالرغم من أنه عرف انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة إلا أننا استنتجنا أنّ الفئة العاملة من ذوي المستويات التعليمية العالية ترفض هذا النوع من الزواج بنسبة عالية فهي لا تتنازل عن معايير الزواج المتمثل في ضرورة توفر الجانب القانوني في الزواج الذي يشترط توثيقه إداريا أي قانونيا.

خاتمة:

إذا كانت أغلب الدراسات السوسيولوجية في شؤون المرأة والأسرة تقرّ من خلال نتائج ميدانية بالدور الأساسي والفعّال للمرأة العاملة اجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا وحضاريا إلى جانب الرجل مقدمة بذلك تضحيات جسيمة في سبيل أسرتها،و لعل أبرز هذه التضحيات هو عدم تحقيق الطموح الزواجي جنبا إلى جنب مع الطموح العلمي و المهني،لكن مهما حقق الفرد من نجاحات على المستوى العلمي أو المهني أو أي مجال آخر فإنّ الزواج يعتبر أسمى هدف يحققه لأنه بمثابة النظام الذي يضمن استقراره واستمرارية نوعه وإمداده قبولا اجتماعيا فالفرد الذي يعزف عن الزواج هو فرد متمرّد عن الطبيعة الإنسانية وعن نظم المجتمع وقوانينه وقيمه وأعرافه ،وما اعتبره الإسلام نصف الدين إلا للدور والوظيفة الاجتماعية الهامة التي يحققها ،فلا الرجل يستطيع العيش بمفرده ولا المرأة تستطيع ذلك ولا الفطرة الإنسانية ترضى ذلك أيضا،فالحياة تقوم بالرجل والمرأة معا تحت سقف واحد مشترك وأسرة مستقلة

،كما أن الفرد لا يتزوج بدافع غريزي أو عاطفي فحسب بل المجتمع هو من يدفعه كونه فاعلا اجتماعيا عن طريق الزواج الذي يدخل ضمن النسق الاجتماعي ،فالشاب أو الفتاة إذا اعترضا على الزواج فإن المجتمع لا يقدّرهما، ولا يقدّر أية مبررات يقدّمانها بالرغم من وجود مبررات للعزوف عن الزواج لأن ضمان الاستقرار النفسي والعاطفي للفرد هو ضمان للاستقرار الاجتماعي ككل .

نرى أنّ عملية الزواج يشترك فيها كل البشر على اختلاف ديانتهم و عقائدهم و نظمهم الاجتماعية إلا أن نظرة الزواج تختلف من فرد إلى آخر ومن جنس إلى آخر، وبقدر ما يكون موقف الفرد و المفهوم الذي يحمله في تصوره لظاهرة الزواج واضحا بقدر ما يكون مفهوم الزواج إيجابيا و الصورة المنعكسة عنه واضحة وإيجابية وبقدر ما يعكس هذا التصور أيضا صفة النجاح تجاه مشروع الزواج و العكس صحيح ،فالفئة العاملة هي من تتمتع بوضع مادي لا بأس به و ليست عبئا على أحد من أفراد الأسرة و ترى أنها قادرة بشكل نسبي على تكاليف الحياة المادية المستقلة، فهي تعتقد أنّ لها القدرة و الحرية لاختيار هذا الشكل من الحياة عن قناعة وبالتالي تملك الحرية في اتخاذ القرارات التي تخص الزواج وعليه يمكن تسميتها بالعنوسة الاختيارية هذه الفئة تشكل خطرا على الأسرة وعلى المجتمع لأنّ موقفها هذا ينذر باختلال وظيفي لمؤسسة الزواج والى اختلال التوازن المجتمعي أيضا .

اقتراحات:

* إعادة النظر في المنظومة التشريعية لعمالة المرأة في المجتمع الجزائري التي تكفل لها حقوقها في العمل وتضع لها ضمانات و الإقرار بوجود فروق بين الجنسين في التوظيف حتى تختار الوظيفة الأنسب لها ولأنوثتها وبالتالي تعيد النظر في فكرة العزوف عن الزواج و إعطاء الأولوية للعمل.

* ضرورة تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة العالقة بالزواج لدى الشباب من الجنسين وهذا ماتكفله الأسر بإعادة النظر في أساليب التنشئة الأسرية للفتاة و الشاب على السواء .

* تفعيل دور مكاتب الاستشارات الأسرية التي يستشير من خلالها الشباب عن مستقبلهم الزواجي و توعيتهم بالأفكار الصحيحة حول مفهوم الزواج مثلها مثل الاستشارات القانونية أو الاستشارات النفسية.

* مضاعفة الجهود في الدراسات والبحوث السوسيولوجية في هذه المواضيع التي تصب في قضايا المرأة و الزواج من أجل تصحيح سلم المعايير المتعلقة بنظام الزواج و إيجاد الحلول للمشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة على رأسها أزمة تأخر الزواج.

قائمة المراجع:

1-أبو حوسة (1994) " **تأخر سن الزواج لدى العاملين غير المتزوجين في الجامعة الأردنية و علاقته ببعض،الخصائص الاجتماعية** "، **مجلة مؤتة للبحوث و الدراسات** ، العدد 6 .

2- أوزرولا، شوي (1995). **أصل الفروق بين الجنسين**، تر:بوعلي ياسين، سوريا: دار الحوار، **ط2**.

3- بوتفنوشنت، مصطفى (1984). **العائلة الجزائرية** ،تر: أحمد دمري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

4-بن عيسى، محمد الترمذي(د.س) . **سنن الترمذي**، بيروت، دار الفكر،ج.2 .

5- البدران، منذر " **العنوسة، أسباب و ملابسات** "،الموقع الالكتروني:إسلام اون لاين.تاريخ الاطلاع 12-5-2015 . الساعة 9.00

6- الخولي، سناء (1984). **الأسرة و الحياة العائلية**، بيروت: دار النهضة العربية.

7- الخولي، سناء (1985). **الزواج والعلاقات الأسرية**، بيروت: دار النهضة العربية.

8- الساعاتي، سامية حسن (1981) .**الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**،ط2، بيروت: دار **النهضة** للطباعة والنشر

9- عباس، محمود عوض ورشاد، صالح الدمنهوري(2003) .**علم النفس الاجتماعي نظرياته وتطبيقاته** ، . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية

10- عوفي، مصطفى (2003)،" **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري**"، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة: جامعة منتوري.

11- غلوم، عبد الله (1987). **تأخر سن الزواج في المجتمع الحضري في الكويت**، البحرين: مكتبة المتابعة.

12- زكرياء، إبراهيم(دس) . **الزواج والاستقرار النفسي**، القاهرة: دار مصر للطباعة.

13- زهير، حطب، (1983)،**تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الاجتماعية**، بيروت: معهد الانماءالعربي.

14-زياد زهير،4-12-2015،"**الجزائريون يسجلون رقما قياسيا في الطلاق**"،جريدة الخبر اليومية،الجزائر.

15-كيال، باسمة (1986)،**سيكولوجية المرأة**، بيروت، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع.

15 - دستور الجزائر، 1963، المادة 12.

16- دستور الجزائر، (1976)،المادة 39 من الفصل الرابع .

17- دستور الجزائر ،(1996).

18- الديوان الوطني للإحصاء (2015).

- مراجع باللغة الاجنبية

19 -Hujatlee، k(sd)."**Age at. first Marriage in Peninsular Malaysia**". journal of marriage and family.